RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 5, Issue 5, September 2023

Received: 04/07/2023 **Accepted:** 13/08/2023 **Published:** 01/09/2023

MANAGING AND ADDRESSING ECONOMIC CRISES DURING THE PERIOD OF EPIDEMICS AND PANDEMICS
(ISIAMIC ECONOMIC TREATMENTS IN PERIODS OF CRISIS AND THE SMELLS)

Rehab Nady ASRAN[1]

Dr., The Ministry of Finance-Egypt

Abstract

This study focuses on the diagnosis and analysis of economic crises and their impact on the globalized world,whose values,laws and approaches prevailed before those successive crises in the recent period, and How this world is slowly transforming from the state of globalization to a state that can be called the isolated world, through multiple types of need, including geographical, economic, digital, civilizationl and mental.

Key words: The Context of The Transformation Between Worlds, Economic Isolation, Economic Growth, Stimulating Investment.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.25.27

[1] czxz926@gmail.com

إدارة ومعالجة الأزمات الاقتصادية خلال فترة أنتشارالأوبئة والجوائح
(معالجات اقتصادية إسلامية فى فترات الأزمات والجوائح)

رحاب نادى عسران

د، وزارة المالية - مصر

الملخص

تركز هذه الدراسة على تشخيص وتحليل الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على العالم المعولم (Globalized World)، الذى كانت تسود قيمة وقوانينه ومقارباته قبل تلك الأزمات المتالية فى الفترة الأخيرة، وكيف تحول رويدا رويدا من حالة العولمة إلى حالة يمكن تسميتها بالعالم المعزول (Buffered World)، وذلك من خلال أنواع متعددة من العوزلة منها الجغرافية والاقتصادية والرقمية والحضارية والذهنية، ليشكل ذلك تحديا يعيد رسم خريطة العلاقات والتفاعلات الدولية وبالتالى شكل العالم فى 2023 وما بعدها.

الكلمات المفتاحية: سياق التحول بين عالمين، العزل الاقتصادي، تحفيز الاستثمارات، والنمو الاقتصادي.

المقدمة

تعتبر إدارة الأزمات الاقتصادية خلال فترة انتشار الاوبئة والجوائح من الموضوعات الهامة جدا حيث تؤثرعلى الاقتصاد بشكل مباشر وغير مباشر وتؤدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتدنى الانتاجية . ممّا لا شكّ فيه أن عالم اليوم يشهد تحوّلات عميقة في بنية العلاقات الدولية، وأن تلك التحوّلات ناتجة أساسًا من تحولات أخرى سلبية، على رأسها التحولات الديموغرافية والبيئية والاقتصادية، خصوصًا بعد مرور العالم بثلاث تجارب يمكن وصفها بأنها من الأحداث التي لها ما قبلها وما بعدها في تاريخ البشرية، وهي بترتيب وقوعها: الربيع العربي (2011)، وجائحة كورونا (2019)، والحرب الروسية الأوكرانية (2022).

ويزيد من قتامة الصورة، أن معظم التقارير الدولية المرموقة تستشرف أنه من غير المرجح ألا يكون العالم أفضل ممّا هو عليه الآن، فالعالم سيتجه من سيئ إلى أسوأ، وهذا "للتحديات العالمية المتتالية القادمة"، بما في ذلك تغيّر المناخ والجوائح والأزمات الاقتصادية والمالية وآثار التكنولوجيا المتطوّرة.

1-1 إشكالية البحث:

كيفية إدارة ومعالجة الأزمات الاقتصادية خلال فترات الاوبئه والجوائح ؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسى نقوم بطرح الاسئله الفرعية التاليه:

- ما هو الاثار المترتبة لسياق التحول من العالم المعولم إلى العالم المعزول نتيجة للأزمات الاقتصادية ؟

- هل العزل الاقتصادي سوف يكون طريقة للقضاء على المنافسة الاقتصادية؟

- هل منظور الاقتصاد الإسلامى قادر على تقويم معالجات لتلك الأزمات المالية العالمية المعاصرة؟

2-1 أهمية البحث:

تسعى هذا الدراسة إلى تقويم معالجات الأزمة المالية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي وتحرك الحكومات لوضع الحلول الفعاله والخطط السليمه ودعوة الشعوب للاقتصاد وعدم الاسراف فى الانفاق وهما نقدم نظامنا الاقتصادي لهذا العالم المترنح فى بحر ما افسدة نظامه الراسمالى وتلك الازمه تعد فرصه عملية للتعرف على النموذج الإسلامى فى الاقتصاد والجدير بذكر ان العالم الغربى عام 2008 وقبل تفاقم الأزمات المتتاليه التى نعانى منها فى الوقت الراهن .

3-1 أهداف الدراسة:

4-1 تهدف هذا الدراسة إلى تقديم حلول لمعالجة الأزمات المالية المعاصرة عن طريق:

- تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي فى القطاعات التى تعانى من التباطؤ .
- توفير الفرص الاستثمارية الجديدة فى القطاعات التى تستفيد من الوضع الراهن .
- تعزيزالتجارة الداخلية والخارجية وتحسين البيئة الاستثمارية، من الجوانب الهامة فى إدارة الأزمات الاقتصادية خلال فترة أنتشار الأوبئة .

2: سياق التحوُّل من "العالم المُعَوْلَم" Globalized World إلى "العالم المُحَوْجَز" Buffered World:

- بيئة جيوسياسية ملئ بالصراعات والتقلّبات

تؤكد التقارير أن العديد من البلدان سوف تكافح للبناء على ما تم تحقيقه في العقود القليلة الماضية في مسارات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم وازدهار الأسرة، أو حتى الحفاظ عليها؛ بسبب صعوبات استمرار أو تفاقم صعوبات مثل جائحة "كوفيد-19"، والبطء في النمو الاقتصادي العالمي، وشيخوخة السكان، وآثار تفاقم الصراع في مناطق كثيرة من العالم والتغيّر المناخي. وستشكّل هذه العوامل تحديًا للحكومات في شتي بقاع العالم في توفير الخدمات الرئيسية المتصلة بمجالات حيوية مثل التعليم والبنية التحتية اللازمة لتحسين ظروف وإنتاجية الطبقات الوسطى الحضرية، التي كانت متنامية ومزدهرة في اقتصاد القرن الحادي والعشرين. كما من شبه المؤكد أن تؤديَ التحوُّلات التي طرأت على الاتجاهات الديموغرافية في العالم إلى تفاقم التفاوتات في الفرص الاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها خلال العقدين المقبلين، فضلًا عن خلق المزيد من الضغوط والنزاعات بشأن الهجرة[4].

وفي مجال البيئة، تتفق معظم التقارير الدولية، لشكل العالم عام 2040 على أنَّ "من المرجَّح أن تزداد حدة الآثار المادية لتغيُّر المناخ خلال العِقدين المقبلين، خصوصًا في ثلاثينيات القرن الحالي، وأن العالم سيشهد "المزيد من ارتفاع درجات الحرارة والعواصف الشديدة والجفاف والفيضانات وذوبان الأنهار الجليدية والقلنسوات الجليدية وسيصاحب ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر" في العديد من المناطق الجغرافية في العالم. وممّا لا شكّ فيه في هذا السياق أن ذلك "سيؤثر في العالم كله ولكن بشكل غير متناسب، بل بشكل أكبر على العالم النامي والمناطق الأفقر فيه، وسيخلق ذلك

الوضعُ نقاطَ ضعفٍ جديدة، وسيفاقم المخاطر الحالية، وهو ما سينعكس على الازدهار الاقتصادي وعلى قطاعات الغذاء والماء والصحة وأمن الطاقة. ومن المرجّح أن تقوم الحكومات والمجتمعات والقطاع الخاص بتوسيع تدابير التكيُّف والمرونة لإدارة تلك التهديدات والمخاطر، ولكن من غير المرجّح أن تكون تلك التدابير متساوية الأثر، وهو ما سيجعل بعض السكان في بعض المناطق يتخلّفون عن الركب. وستزداد المناقشات حول كيفية الحد من انبعاثات الغازات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري".[5]

وعلى المستوى الاقتصادي، "سيرتفع الدَّين الوطني لمعظم الدول، خلال العقدين المقبلين، وستكون البيئة التجارية العالمية أكثر تعقيدًا وتجزئة، وستشهد التجارة العالمية تحوُّلات جذرية، واضطرابات جديدة في قطاع التوظيف، وستتغير الظروف الاقتصادية داخل الدول وفيما بينها. وقد تجد العديد من الحكومات نفسها مضطرة إلى التقليل من المرونة بسبب أعباء ديون أكبر. وسنشهد قواعد تجارية جديدة ومتنوعة، ومجموعة أوسع من الجهات الفاعلة الحكومية ومن الشركات النافذة"[6].

فإنه على مستوى الأفراد والمجتمعات، سيتزايد التشرذم والانقسامات داخل المجتمعات حول مختلف القضايا الاقتصادية والثقافية والسياسية. فالتغيّرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة ستجعل قطاعات كبيرة من سكان العالم تعادي المؤسسات والحكومات التي سيرونها غير راغبة أو غير قادرة على تلبية احتياجاتهم، وسينجذب الناس أكثر فأكثر إلى المجموعات والتنظيمات والمؤسسات المألوفة لديهم وذات التفكير المتشابه مع أفكارهم التقليدية، بما في ذلك القائمة على الهويات العرقية والدينية والثقافية وكذلك تجمعات المصالح والدفاع عن قضايا محددة مثل حماية البيئة. وسيؤدّي تنامي ولاءات الهوية من جانب، وبيئة المعلومات المنعزلة من جانب آخر، إلى تفاقم التصدعات داخل الدول، ويقوّض قومية ومدنية الدولة، وهو ما سيزيد من التقلبات.

على مستوى الدولة، يستشرف التقرير أن من المرجح أن تواجه العلاقات بين المجتمعات وحكوماتها في معظم مناطق العالم توتّرات مستمرة بسبب عدم التوافق المتزايد بين ما يحتاجه الجمهور وما يتوقّعه وما يمكن أن تقدّمه الحكومات وما ستقدّمه بالفعل. وتنذر هذه الفجوة المتّسعة بين الشعوب والحكومات بمزيد من التقلبات السياسية، وتآكل الديمقراطية، وتوسيع أدوار مقدّمي الحَوكمة البديلة من الفاعلين من غير مؤسسات الدولة. وبمرور الوقت، قد تفتح هذه الديناميكيات الباب لتحوّلات أكثر أهمية في كيفية حكم الناس مستقبلًا ما بعد عام 2023.[8]

أما على مستوى النظام الدولي، فيري التقرير أنّه من غير المحتمل أن تستأثر دولة واحدة بالسيطرة على النظام العالمي أو على معظم مجالات المعرفة، وفي هذا السياق سوف تتنافس مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة لتشكيل النظام العالمي الجديد. كما يؤكد التقرير أنّ من المرجّح أن تؤديَ التحوّلات المتسارعة في القوة العسكرية، والتركيبة السكانية، والنمو الاقتصادي، والظروف البيئية، والتكنولوجيا، فضلًا عن الانقسامات الشديدة بشأن نماذج الحكم، إلى زيادة المنافسة بين الصين وروسيا والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.[9]

كما يتنبّأ التقرير بأنه في ظلّ هذا السياق، ستعيد القوى الدولية من جديد تشكيل المعايير والقوانين والمؤسسات العالمية المتصلة بالعلاقات الدولية. كما يستشرف التقرير أن القوى الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية ستمارس مزيدًا من النفوذ والقيادة في القضايا التي تتركها القوى الكبرى من دون رقابة، وأن هذه التفاعلات الشديدة التنوع قد تؤدّي إلى بيئة جيوسياسية أكثر عرضة للصراع والتقلّب، وإلى تقويض التعددية العالمية، وتوسيع نطاق عدم التوافق بين الدول .

3-العزل الاقتصادي: فن القضاء على المنافسة الاقتصادية:

تتكاثر المساحات المحمية الجديدة في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر وهو ما بات يطلق عليه "فن إزالة المنافسة" أو الحمائية (Protectionism)، وذلك كنتيجة "لأن النظام الاقتصادي العالمي قد شهد تغيّرات جذرية خلال السنوات الماضية تزامنت مع ثورات تكنولوجية كبرى كان لها تأثير كبير على شكل الحروب والصراعات لتصبح حروبًا تجارية واقتصادية تمارسها الدول ضدّ بعضها بعضًا، ودفعت شعوبًا إلى تبنّي مواقف حكوماتها والتمسك بالانعزالية والانغلاق"[37]، وهو ما شكّل "نزعة دولية غير مسبوقة من "الحمائية التجارية"، حيث تبارت الدول في فرض رسوم جمركية على منتجات بعضها البعض وعمّت مظاهر الاحتكار وتقييد حرية دخول الأسواق، وتزايدت ممارسة الدول لحروب العملات من أجل دعم تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية وغير ذلك من الممارسات" .

ومما يخلق أزمات اقتصادية تتطلب إدارة هذة الأزمات الاقتصادية خلال تلك الفترة اتخاذ إجراءات احترازية والاغلاق الجزئى أو الكامل للانشطة التجارية، وتحتاج الإدارة الفعالة للأزمات الاقتصادية إلى تحليل دقيق للاثر الاقتصادي المترتب على تلك الإجراءات، وتحديد القطاعات الاكثر تضررا وتصميم خطط انقاذ اقتصادية لهذه القطاعات، وتوفير الدعم المالى والموارد اللازمة للشركات والأفراد المتأثرين .

4-الاقتصاد الإسلامى وقدرتة على تقديم معالجات لتلك الأزمات المالية العالمية المعاصرة:

ويتم توضيح ذلك عن طريق محاور كونها النتائج ومناقشتها لتوصل إلى حلول لتلك الأزمات ؟

من خلال محاور ثلاث.

المحاورالأول: فحص مدى توفر بعض الخصائص العلمية العامة كحداثة المراجع وحسن الاستفادة منها، وتحديد الوضعية المعرفية، واستعراض الأدبيات السابقة لتسهيل مهمة تحديد الإضافة وعلى أي مستوى.

ألا يكون الاستثمار في المحرّمات:

ولقد كان من أسباب الأزمة الاقتصادية المعاصرة: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي؛ كالاستغلال، والكذب، والشائعات المغرضة، والغش، والتدليس، والاحتكار، والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي إلى ظلم من أصحاب الأموال، من الأغنياء والدائنين للفقراء والمدينين، وسوف يقود هذا إلى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم، وسوف يقود ذلك إلى تذمر المدينين، وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم [2].

ويعدّ الأخلاق أصلا متأصلا في العملية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، فلا اقتصاد بلا أخلاق. ووجود الأخلاق في الميدان الاقتصادي يجعل منه فضاءً إنسانيا، وسياجا له ضد الرذيلة والانحراف. ويعد تبنّي هذا الميثاق الأخلاقي عنصر نجاح للعملية الاقتصادية في كل مستوياتها.

وإن الأزمة المالية المعاصرة حدثت عندما ترك آليات السوق بلا ضوابط أخلاقية، وحينما غاب مفهوم الأخلاق، بل وصل الأمر إلى أن قامت الأسواق المالية باحتقار الأخلاق، وإن أي حراك اقتصادي، وتعامل مالي، بمنأى عن الأخلاق،

[2] – ينظر: أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي:د. حسين حسين شحاته، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: *www.darelmashora.com*

المحاور الثاني: الوقوف على أسباب الأزمة المالية العالمية من خلال المعالجات المرصودة لمعرفة مدى انسجام ذلك مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، ومدى التشخيص الدقيق للظاهرة من خلال تلك المبادئ مع ربطها بتطور المراحل المختلفة للأزمة. و بإل ريأش أن بعض أساليب العلاج يتال قدمه ا متخذو القرار في الولايات المتحدة الأمريكية مستمدة من الإسلام؛ حيث خفضوا سعر الفائدة، وهم الآن يعترفون أن رفع سعر الفائدة ضار ادج بالاقتصاد، وهذا ما تنص عليه تعاليم الإسلام عندما حرمت سعر الفائدة،(والفائدة في الإسلام هي الربا). الإسلام عندما جعل القرض بغير فائدة يحميه أكثر مما تحميه الآن الفائدة، و القرض في الإسلام مضمون بنسبة 100% لايمكن إطلا قا أن يضيع قرض على صاحبه . إن الشريعة الإسلامية بما تحمله من مبادىء ذات مصدر إلهي، وبما تقوم عليه من أسس اقتصادية تحمل في طياتها سبل الخروج من الأزمة بالإحتكام في شتى التعاملات إلى ما جاءت به درء للمفاسد، و طلبا للإستمرار و منعا لكل أشكال الإستغلال، حيث أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعد نظاما اقتصاديا ربانيا يراعي خير الإنسان في الدنيا و الآخرة، إنه نظام فطري لأنه نابع من الإسلام دين الفطرة، إنه يتفق مع الفطرة الإنسانية، و لذلك من الأفضل لبني الإنسان أن يأخذوا بأسسه ومبادئه حتى لا تعصف بهم أزمات اقتصادية أخرى . إن توالي الإنتكاسات و الإنهيارات بالنظام الرأسمالي و النظام الإشتراكي من قبله دليل على الثغرات التي نخرت كلا منهما، و التي تحتاج إلى تمحيص في جدوى الإستمرار على الوضع ذاته أو ضرورة اللجوء إلى نظام أكثر أمانا. وقد خلصنا بعد النظرة الموجزة في أحكامه البديلة عن التعاملات التي كانت وراء حدوث الأزمة المالية إلى النتائج و التوصيات الآتية: أهمية السعي إلى استخدام صيغ التمويل الإسلامية كبديل للمعاملات الربوية . إلزام الحكومات للبنوك بالتوقف عن المعاملات غير الشرعية كالتوريق و التعامل بالمشتقات المالية . العمل على خلق بيئة تشريعية للمعاملات المصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية . العمل على إنشاء صناديق الزكاة و تطوير استغلالها خاصة في الأزمات . ضرورة دعم الحكومات لتبني مباديء الاقتصاد الإسلامي باعتباره الخيار الأمثل

المحاورالثالث: معرفة أدوات العلاج المقترحة ومدى مناسبتها لطبيعة النظام المالي السائد والظروف التي تعقب حدوث الاضطرابات المالية. (الآثار الاقتصادية للربا)

يشجع الربا على البطالة: ويتضح ذلك في أن المرابي غير مستعد لدفع المال إلا إذا ضمن ثمنا أكبر لهذا المال. فيقدم العامل عمله ويحصل على الأجر، والأجر هو قيمة العمل السابق. وبما أن المرابي يريد الحصول على الزيادة باستمرار، فإن الأجر المدفوع يكون أقل دائما من قيمة العمل السابق، وسيكتشف العمال مع الأيام أنهم خاسرون، يبيعون بأقل، ويشترون بأكبر؛ لذا، يطالبون بزيادة الأجور، فإذا زادت أجورهم رافقتها زيادة الأسعار، وإذا لم تحصل زيادة في الأجور تفشت البطالة [3].

ويخلق الربا فجوة كبيرة بين طبقات المجتمع. يقول الفخر الرازي – رحمه الله-: "الغالب أن المقرض يكون غنياً والمستقرض يكون فقيراً، فالقول بتجويز عقد الربا تمكين للغنى من أن يأخذ من الفقير الضعيف مالا زائداً، وذلك غير جائز برحمة الرحيم"[4]

ويؤدي الربا إلى التضخم: وهو ارتفاع مستمر في الأسعار أو هبوط متلاحق في القوة الشرائية للنقود[5]، إذ المرابي بما يفرضه من فائدة مرتفعة يرغم أصحاب السلع والخدمات على رفع أثمان هذه السلع والخدمات، فيحدث نقص في القوة

الشرائية لذوي الدخل المحدود من الموظفين والعاملين، مما يوجِد ارتفاعا في أسعار السلع والخدمات، فيمتنع الناس عن الشراء، إما لعدم المقدِرة على الشراء، أو لأنها ترهق ميزانيتهم، فتكسد البضائع في المتاجر، وتشل حركة التداول في الأسواق[6].

كما يشجع الربا على الاكتناز، إذ الفائدة مكافأة على الاكتناز؛ لأن ثروة المكتنز تزيد مع الزمن وهي لا تنقص، فالمكتنز الذي تخلّى عن المال فترة من الزمن، هل يكتفي بالفائدة التي تدفع له عن هذا الزمن فقط؟ أم أنه يكون ضامنا بأن يسترد ماله بالإضافة إلى الفائدة التي ولدها [7].

وكلما ارتفع سعر الفائدة كلما قلّ الاستثمار؛ لأن عائد الاستثمار يجب أن يغطي على الأقل فائدة رأس المال المقترض. ولا يزيد الاستثمار إلا إذا انخفض سعر الفائدة [8]. وفضلا عن كل ذلك فإن الربا يؤدي إلى خراب البيوت المالية والشركات عند اضطراب الأحوال بأزمات كاسدة، أو تضخم شديد. ففي حالة الكساد تعجز الشركات المنتجة عن سداد ما عليها من ديون تكاثف الربا فيها، ولا يكون كسبها مما ينتج معادلا للربا الذي يطلب، فيكون العلاج خفض الديون وذهاب الربا كله [9].

ولا شكّ بأن الأزمات الاقتصادية التي هزّت العالم من قبل، وتمور العالم الآن، سببها الفوائد الربوية. وقد ارتبطت بوادر الأزمة المالية العالمية بصورة أساس بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤ م، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقمت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ م، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم .

5-الخلاصة:

وقد توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج التى تم مناقشتها، وطرحت جملة من التوصيات التى نامل ان تفيد فى السعى إلى ترقية الصناعة المالية الإسلامية، وترشيد مسارها، وتعزيز مكانتها من خلال إن تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي يقي من الوقوع في مستنقع الأزمات المالية، والهزات الاقتصادية، وذلك بانتهاج النهج الإسلامي من التحلّي بالأخلاق الحسنة، والتخلّي عن الأخلاق السيئة، في مجال المعاملات المالية؛ كالتحلي بالصدق والنصيحة والأمانة والمسامحة في المعاملة، والاستثمار في نطاق الحلال، وتجنب الكذب والغش والخيانة والتضييق على الناس والاستثمار في دائرة الحرام.

وإن الرجوع إلى نظام الحسبة وتطبيق هذه المؤسسة الإسلامية الحضارية الإدارية الفعالة، في الإشراف على الأسواق، وما يجري فيها، سيكون لها أثر بالغ في الوقاية من حدوث أزمات مالية.

2- إن الأسباب الرئيسة للأزمة الاقتصادية المعاصرة – برئاسة النظام الرأسمالي- تتمثل في الربا والمقامرات والاتجار في الديون وإبعاد الأخلاق عن الاقتصاد والاعتماد على اقتصاد وهمي شكلي، مع إهمال الاقتصاد الحقيقي.

<u>توصيات البحث:</u>

1- تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي فى القطاعات التى تعانى من التباطؤ .

كانت هناك تحذيرات متكررة من خطورة الوقوع في حالة مشابهة لما تعرض له العالم في سبعينيات القرن الماضي، «فإن احتمال تزامن الركود مع التضخم بمعنى المعاناة من ركود تضخمي لن تزيد إلا مع الإخفاق في مواجهة التضخم مبكرًا. فمعدلات النمو رغم انخفاضها وتفاوتها لا تشير إلى ركود عام بقدر أن يكون هناك تباطؤ في بعض القطاعات والأقاليم لكنه لن يكون عميقًا أو شاملاً لإحداث ركود عالمي. ولكن إذا لم يُحسن التعامل مع التضخم باحتوائه مبكرًا قد تضطر البنوك المركزية المصدرة للعملات الدولية لكبح جماح التضخم بشدة برفع أسعار الفائدة بدرجة أكبر، وبمزيد من التقييد الائتماني بما يؤدي إلى مزيد من التباطؤ وإثارة مخاوف الركود. لذا فإن إجراءات السياسات النقدية والمالية التي سيتم اتخاذها ستكون في غاية الأهمية لتحديد مسارات التعافي الاقتصادي

ونعلم ما جرى من تحول مخاوف وقوع الاقتصادات في الركود التضخمي إلى واقع في كثير من البلدان. فهل اتخذت الإجراءات المطلوبة للتصدي للركود التضخمي في توقيتاتها لمنعه أو على الأقل تقليل آثاره؟.

2- توفير الفرص الاستثمارية الجديدة فى القطاعات التى تستفيد من الوضع الراهن، قد يكون من أسباب التخوف أن عملية الانتقال من نظام إلى نظام لا يعلم أحد مداها الزمني وملابسات انتقالها سواء سلمًا أو حربًا، وأن هناك خسائر ومكاسب محتملة، وحلفاء وأعداء جددًا. وهو ما يستوجب الاستثمار في سبل التعامل مع المربكات المُشار إليها لتدعيم فرص التقدم في سباق الأمم، ومن أهمها على الإطلاق الاستثمار في البشر ومهاراتهم والاستثمار أيضًا في تمتين المجتمع والاقتصاد بآليات ممكنة لاستيعاب الصدمات والتعامل معها باعتبارها من معالم الواقع الجديد.

3- تعزيز التجارة الداخلية والخارجية وتحسين البيئة الاستثمارية، من الجوانب الهامة فى إدارة الأزمات الاقتصادية خلال فترة أنتشار الأوبئة،

يُقصد بفخ الوسط ما تتعرض له الدول متوسطة الدخل التي تشكل ثلث اقتصاد العالم، وتضم 75 % من سكانه ويعيش فيها أكثر من 60 % من فقراء العالم. فهذه الدول لا تتمتع بمزايا الدول المتقدمة في الاقتراض الرخيص بالعملات المحلية بلا مخاطر في سعر صرف العملات الدولية المقترض بها. كما أن دول فخ الوسط لا تستفيد من مزايا الاقتراض الرخيص الميسر من المؤسسات التنموية الدولية، كذلك الذي تستفيد منه الدول الأفقر والأقل دخلاً، بافتراض مبالغ فيه بأن لديها قدرات لتدبير احتياجاتها التمويلية من خلال استثمارات القطاع الخاص المحلي والأسواق المالية الدولية. فهناك أهمية للدول الواقعة في فخ الوسط للتحوط المبكر من أثر تغيرات مباغتة في أسعار الفائدة العالمية تستهدف الأوراق المالية قصيرة الأجل لاحتواء توقعات التضخم، وما قد يصحب ذلك من تغيرات في أسعار الصرف وارتفاعات في التكلفة الفعلية للقروض الدولية، خاصة إذا ما تغيرت تصنيفاتها الائتمانية .

6- المصادروالمراجع:

[2] 7 1-th edition of the National Intelligence Council's Global Trends report, 2021.

https://bit.ly/3j5bGE7

[3] يشير مصطلح "العولمة" عمومًا إلى فتح الحدود الدولية أمام تدفّقات التجارة الحرة والعولمة والاستثمار المباشر والمعلومات والتكنولوجيا. مركز صندوق النقد الدولي، المجلس القومي للتعليم الاقتصادي، نيويورك، ٢١ سبتمبر ٢٠٠٥،

https://www.imf.org/external/np/exr/center/students/hs/think/ara/lessona.pdf

[4] وائل صالح، كيف يرى مجلس المخابرات الوطني الأمريكي (NIC) العالم عام 2040؟، ترينذز للبحوث والاستشارات، http://surl.li/eepan

[5] وائل صالح، كيف يرى مجلس المخابرات الوطني الأمريكي (NIC) العالم عام 2040؟، ترينذز للبحوث، http://surl.li/eepan

[6] وائل صالح، كيف يرى مجلس المخابرات الوطني الأمريكي (NIC) العالم عام 2040؟، ترينذز للبحوث، http://surl.li/eepan

[7] يقدم مجلس المخابرات الوطني الأمريكي (NIC)، الذي تأسس عام 1979 ويتبع مدير المخابرات الوطنية CIA، تقريرًا يسمى "الاتجاهات العالمية" كل أربع سنوات لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية الجديد ويتم تسليمه عادةً إلى الرئيس المنتخب بين يوم إعلان الانتخابات ويوم التنصيب. ويستند التقرير إلى معلومات استخباراتية من مجموعة واسعة من المصادر التي تضم آراء خبراء ووثائق وتقارير أخرى بهدف تزويد صانعي السياسة الأمريكية في وقت مبكر من كل إدارة جديدة بأفضل المعلومات المتاحة والتحليلات والتقديرات المعمقة للاتجاهات الرئيسية التي ستشكل البيئة الاستراتيجية للولايات المتحدة خلال العقدين المقبلين على الأقل.

انظر وائل صالح، كيف يرى مجلس المخابرات الوطني الأمريكي (NIC) العالم عام 2040؟، ترينذز للبحوث، http://surl.li/eepan

[8] انظر وائل صالح، كيف يرى مجلس المخابرات الوطني الأمريكي (NIC) العالم عام 2040؟، ترينذز للبحوث والاستشارات، http://surl.li/eepan

[9] المرجع السابق.

[10] المرجع السابق.

ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية: د. سامر مظهر قنطقجي، دار النهضة / دمشق، ط 1، 1429 هـ - 2008 م.

الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية العالمية الراهنة، د. نوره سيد أحمد مصطفى، ص 18، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية).

الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة العالمية بين النظرية والتطبيق، د. بشار المطارنة، ود. وليد الصافي، المؤتمر العلمي الثالث: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول –التحديات والآفاق المستقبلية- كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة وبالاشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – 29-2009/4/28، ص 19، 20.

المواقع الإلكترونية:

1- تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها: عبدالستار أحمد، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:

http://www.saaid.net/fatwa/sahm/100.htm

موقع دار المشورة:

http://www.darelmashora.com/Default.aspx?DepartmentID=26&Mode=MySelf